

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٢٤**

الجمعة، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيكستين دو بوستوريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريبكين
	إستونيا	السيد يورغنسون
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	تونس	السيد الأديب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد جانغ ديان بن
	فرنسا	السيد ميشون
	فييت نام	السيد دنه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	النيجر	السيد أنكوراو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2020/105)

2003980 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2020/105)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل غينيا – بيساو إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روسيني سوري – كوليبالي، الممثلة الخاصة للأمين العام في غينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وسعادة السيد رونالدو كوستا فيليو، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/105 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سوري – كوليبالي.

السيدة سوري – كوليبالي (*تكلمت بالإنكليزية*): منذ إحاطتي السابقة إلى مجلس الأمن، في جلسة مغلقة عقدت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، شهدت غينيا – بيساو تجدد التوترات فيما بين الأطراف السياسية، مما عرقل استقرار وقدرة الحكومة على التركيز على الأداء الاقتصادي للبلد، وتحسين الظروف المعيشية للسكان. وعقب إجراء الانتخابات الرئاسية سلميا وإعلان اللجنة الانتخابية الوطنية أن أومارو سيسوكو إمبالو، مرشح حركة التغيير الديمقراطي، قد فاز في الانتخابات، قدم مرشح الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا وكابو فيردي، دومينغوس سيمويس بيريرا طعنا قانونيا لدى محكمة العدل العليا مدعيا بحدوث مخالفات انتخابية وتزوير.

وفي وقت لاحق، طلبت المحكمة في ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى اللجنة الانتخابية الوطنية إعادة إجراء جدولة للبيانات الواردة من اللجان الانتخابية الإقليمية، وفقا لقانون الانتخابات. وأعقبت ذلك فترة من عدم اليقين عقب أوامر المحكمة وامتثال اللجنة الانتخابية الوطنية. غير أنه في أعقاب وساطة رفيعة المستوى قادتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٤ شباط/فبراير، أكملت اللجنة الانتخابية الوطنية عملية التحقق تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبحضور ممثلي المرشحين الرئاسيين، والتي أكدت نتائجها من جديد النتائج المؤقتة.

بيد أن الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا وكابو فيردي قدم طعنا آخر يتعلق بعملية التحقق، ملتمسا إلغاء نتائج الجولة الثانية من الانتخابات. وفي ٩ شباط/فبراير، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورة استثنائية لهيئة رؤساء دولها وحكوماتها، في أديس أبابا، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. ورحبوا باختتام اللجنة الانتخابية الوطنية لعملية التحقق، ودعوا المحكمة العليا إلى القيام بدورها بالكامل وفقا للأحكام الدستورية والقانون الانتخابي والانتهاء من عملها بحلول ١٥ شباط/فبراير. وقد شرعت المحكمة العليا منذ ذلك الحين في النظر في الطعن من أجل إصدار قرار.

ونتيجة لذلك، لم يتم بعد حسم العملية القانونية المتعلقة بنتائج الانتخابات من أجل السماح بأول نقل سلمي للسلطة

إلى رئيس دولة منتخب ديمقراطيا في البلد. ومع ذلك، وبالنظر إلى انعدام الثقة العميق بين المعسكرين السياسيين، والانقسامات داخل السلطة التنفيذية، وتحول التحالفات السياسية في البرلمان، فإن أداء الرئيس المقبل اليمين الدستورية من غير المرجح أن يحقق الاستقرار. ولذلك، ستكون المشاركة المستمرة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا أمرا أساسيا. وبالمثل، فإن استمرار انخراط المجتمع المدني ومشاركته النشطة في الدعوة إلى تنفيذ ميثاق الاستقرار واتفاق كوناكري ورصده سيكونان ذي أهمية بالغة من أجل تحقيق الاستقرار.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه نتائج الانتخابات الرئاسية، ينبغي الإشادة بغينيا – بيساو لإكمال دورتها الانتخابية. وتشمل المجالات الأخرى التي سجلت تحقيق تقدم مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، التي تنظر محكمة بيساو الإقليمية حاليا فيما يتعلق بها في قضية تاريخية تنطوي على ضبط ١,٨ طن من الكوكايين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

كما أنهت الشرطة القضائية تحقيقات رئيسية أدت إلى الحكم بالسجن لمدة تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة على ثلاثة مشتبه بهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم الآن وضع خطة عمل وطنية بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ستكون بمثابة خريطة طريق للمؤسسات القضائية والعدلية والأمنية في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات. كما أبدت مؤسسات الدولة في غينيا – بيساو مرونة وينبغي الإشادة بها للجوءها إلى الوسائل القانونية لحل المنازعات السياسية المتصلة بنتائج الانتخابات الرئاسية. وعلاوة على ذلك، لم يشهد البلد أي تدخل من جانب الجيش في الساحة السياسية؛ وتتمتع وسائل الإعلام بحرية التعبير؛ ولم تكن هناك انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان.

ويمكن أن تتيح الفترة المقبلة فيما بعد الانتخابات فرصة لتحقيق السلام والاستقرار والتلاحم الوطني والمصالحة على نحو مستدام، إذا توفرت الإرادة والالتزام السياسيان من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين. وفي إطار ميثاق الاستقرار في غينيا – بيساو، هناك حاجة ملحة إلى وضع برنامج إصلاحي بعيد المدى يشمل استعراض الدستور، وقانون الانتخابات، وإصلاحات لقانون الأحزاب السياسية، فضلا عن إصلاح قطاع الدفاع والأمن وقطاع القضاء.

وينبغي للسلطات الوطنية أن تجدد جهودها لبناء ثقافة المساءلة على جميع مستويات الدولة. ويمثل التقدم في مجال حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني عناصر رئيسية لبناء السلام. وبناء على ذلك، ينبغي لأصحاب المصلحة السياسيين ووسائط الإعلام الحرة التي تحظى بالاحترام رسم الخطوات نحو كبح جميع أشكال التمييز وخطاب الكراهية. والأهم من ذلك، كما علمنا التاريخ، يجب ألا يجد الخطاب العرقي والديني طريقه إلى الساحة السياسية. ولا يزال إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس يشكل دعامة أساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بعد انسحاب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وعلاوة على ذلك، سيكون تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية أساسيا لاستقرار البلد على المدى الطويل. ويتطلب توطيد المكاسب التي تحققت مؤخرا على صعيد مضبوطات المخدرات والملاحقة القضائية للقضايا إرادة سياسية على أعلى مستوى، وكذلك تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية.

وتمشيا مع القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩)، الذي أيد الانتقال على ثلاث مراحل والخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، أود أن أؤكد للمجلس أن البعثة تعمل من أجل الخروج بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، تم الانتهاء من إغلاق المكاتب الإقليمية الأربعة في عام ٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، ما فتئتُ

أعمل لكفالة التخطيط القوي للانتقال مع فريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك من خلال المشاركة الوثيقة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي سيضطلع بدور المساعي الحميدة في غينيا – بيساو بعد مغادرة البعثة.

وما فتئتُ أتعاون أيضا مع السلطات الوطنية والشركاء الإقليميين لكفالة تقديم الدعم الكامل لعملية الانتقال من جميع أصحاب المصلحة. وقد وُضعت مجموعة من النقاط المرجعية وأُدرجت في جدول زمني متكامل للأمم المتحدة للمرحلة الانتقالية من شأنه أن يتيح الخفض التدريجي للمهام المتبقية ونقلها إلى فريق الأمم المتحدة القطري والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وشركاء آخرين في سياق التحضير لإغلاق البعثة. غير أن العمل الدؤوب مع النظراء الوطنيين أمر بالغ الأهمية في هذه المرحلة، وأدعو أصحاب المصلحة الوطنيين في غينيا – بيساو إلى تعزيز مشاركتهم في العملية الانتقالية.

وكجزء من الجهود الانتقالية، سيجري أيضا تقييم شامل لقدرات فريق الأمم المتحدة القطري في ضوء الأولويات الوطنية لبناء السلام لتحديد الثغرات في قدراته. وسترتكز أولويات بناء السلام هذه على التدخلات البرنامجية الطويلة الأجل لفريق الأمم المتحدة القطري، الواردة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥. وفي هذا الصدد، أعتزم تنظيم معتكف مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري في آذار/مارس للمساعدة في تبسيط الجهود الانتقالية الجارية ووضع إطار التعاون.

ومع ذلك، فإن التمويل سيكون ضروريا للسماح لفريق الأمم المتحدة القطري بالاضطلاع بأنشطة بناء السلام الحاسمة الأهمية – بما في ذلك الحوار السياسي والمصالحة الوطنية وتنفيذ الإصلاحات العاجلة، فضلا عن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية – بعد مغادرة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وأناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعما سخيا لإطار التعاون في غينيا – بيساو.

ومع اختتام الدورة الانتخابية، حولت البعثة جهودها نحو دعم خطة الإصلاح، على النحو المتوخى في اتفاق كوناكري وميثاق الاستقرار. بيد أن عدم وجود حوار بنّاء بين أصحاب المصلحة السياسيين الوطنيين، بما في ذلك في البرلمان، يشكل تهديدا خطيرا لتنفيذ الإصلاحات، ولا سيما مراجعة الدستور، التي يُعترف بأنها تكمن في صميم عدم الاستقرار المتكرر في البلاد. وخلال الفترة الحاسمة لما بعد الانتخابات، ينبغي تشجيع جميع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني على الالتزام بالحوار السياسي وبناء توافق في الآراء بشأن الأولويات الوطنية الهامة لتوطيد السلام والاستقرار. ويجب أيضا أن يواصل أصحاب المصلحة الإقليميون والدوليون انخراطهم.

وفي هذا الصدد، يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو دعم الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر وطني للسلام والمصالحة والتنمية، بمساعدة مالية من صندوق بناء السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه المبادرة الجديرة بالثناء. وأشجّع مجلس الأمن على دعوة الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى المضي قدما بقوة في هذه الخطة، التي من شأنها أن تسهم أيضا في كفالة الاستقرار السياسي والمؤسسي.

ومن المهم أيضا أن يواصل المجتمع الدولي – والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وجه الخصوص – الالتزام بدعم الحوار السياسي وبناء الثقة في غينيا – بيساو، مع تشجيع ثقافة الديمقراطية واستيعاب الجميع والوحدة الوطنية. وفي هذا الصدد، أعتزم إنشاء منبر رفيع المستوى يجمع بين الشركاء الدوليين والسلطات الوطنية لإجراء مناقشات دورية بشأن البلد ولدعمه ومرافقته في تنفيذ خطته الإصلاحية، فضلا عن تقديم معلومات عن العملية الانتقالية للأمم المتحدة.

وسيستمر هذا المنبر برئاسة المنسق المقيم عقب إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الأعضاء الآخرين في مجموعة الخمسة – الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي – الذين كفلت جهودهم المشتركة والدؤوبة امتثال غينيا – بيساو للجدول الزمني للانتخابات.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أذكّر بأن الأمم المتحدة استثمرت كثيرا في غينيا – بيساو خلال السنوات العشرين الماضية. والآن، وقبل إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن حماية المكاسب الديمقراطية ومكاسب بناء السلام. ومن الضروري أن تظلّ غينيا – بيساو على رأس جدول أعمال المجتمع الإقليمي والدولي، بما في ذلك لجنة بناء السلام.

ويجب أن نزيد بصورة جماعية من جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للجميع في سياق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وما بعده. ويكتسي التركيز على أضعف الفئات، ولا سيما النساء والشباب، أهمية قصوى بالنظر إلى أن حوالي ٦٠ في المائة من سكان غينيا – بيساو تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة وأن معظم الشباب عاطلون عن العمل. ومن دون الفرص، يمكن أن يصبحوا مخربين بدلا من أن يصبحوا وكلاء للسلام.

أخيرا، ومن بعد التركة التي خلفها أميلكار كابرال، أشجع الزعماء السياسيين في غينيا – بيساو على الدخول في حوار بنّاء للتغلب على خلافاتهم واحترام مؤسساتهم الوطنية – التي هي في حد ذاتها أساس الدولة – من أجل إعادة بناء بلدهم للجيل القادم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة سوري – كوليبالي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كوستا فيليو.

السيد كوستا فيليو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة الموجهة إلي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي الجديدة رئيسا لتشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لسلفي والرئيس السابق للتشكيلة، السفير ماورو فييرا، على تفانيه والتزامه تجاه غينيا – بيساو. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روزين سوري – كوليبالي، على إحاطتها الشاملة اليوم وعلى عملها على رأس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

تتقدم لجنة بناء السلام إلى غينيا – بيساو بالتهنئة على نجاحها في إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام ٢٠١٩، وتشكر الشركاء الإقليميين والدوليين على تقديمهم للدعم المالي واللوجستي اللازم للانتخابات. بيد أن إجراء الانتخابات ليس سوى الخطوة الأولى نحو الاستقرار السياسي. إذ تتعامل مؤسسات البلد الآن مع الطعون القانونية في نتائج الانتخابات المعروضة على محكمة العدل العليا. ونتوقع معالجة أي مسائل وفقا للدستور وبطريقة سلمية وشفافة.

إن تحقيق انتقال سلمي للسلطة سيتيح لنا جميعا الاستفادة من الزخم الإيجابي الذي ولدته الانتخابات لتوطيد الديمقراطية والتركيز على تنفيذ أولويات بناء السلام في البلد.

وترى غينيا – بيساو أن عام ٢٠٢٠ سيكون عاما فارقا. فبمجرد تسوية الإجراءات القانونية بشأن نتائج الانتخابات، سيشهد البلد، لأول مرة في تاريخه، رئيسا منتخبا يسلم منصبه إلى رئيس آخر منتخب ديمقراطيا.

وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو عملية الخفض التدريجي لديه ونقل مهامه إلى مكتب منسق مقيم لديه كامل الصلاحيات وإلى مكتب

الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن. لكن ينبغي أن نتذكر أن هذا الانتقال ينبغي ألا يكون عملية محورها الأمم المتحدة. بل إن دور الأمم المتحدة سيتمثل في كفالة اتباع نهج متسق ومنسق لدعم الجهود التي تقودها البلدان للمضي قدما بالسياسات والبرامج التي تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وتعزز السلام والتنمية. ولا تزال اللجنة ملتزمة بدعم الدور المركزي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في الإسهام في تلك الجهود. وسيكون من المهم أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة الحكومة على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والشاملة للمساعدة في الإصلاحات الداخلية، ودعم مشاركة النساء والشباب في بناء السلام، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الحالة السياسية الراهنة، سيكون من الضروري أن يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل بذل المساعي الحميدة وتيسير الحوار السياسي الشامل. وبما أن الحالة في غينيا – بيساو لا تزال متقلبة، فإن كفالة الرصد السياسي المناسب للتطورات في البلد يكتسي أهمية قصوى.

وقد اجتمعت مؤخرا مع الممثلة الخاصة سوري – كوليبالي لمناقشة الكيفية التي يمكن أن يعمل بها الدور التنظيمي والتوفيقي والاستشاري للجنة بناء السلام على تعزيز الاتساق بين الجهات المعنية خلال هذه السنة الحرجة وضمان استمرار الاهتمام الدولي باحتياجات غينيا – بيساو على المدى الطويل. ولجنة بناء السلام مستعدة لمساعدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وحكومة غينيا – بيساو من خلال توفير منبر لتحقيق الاتساق والتنسيق فيما بين الجهات المعنية، فضلا عن تعزيز التحليل والفهم المشتركين للتحديات المتعددة الأبعاد لبناء السلام في البلد. وبطبيعة الحال، سترتكز جهودنا على الحوار مع الحكومة. وسنبذل قصارى جهدنا للعمل معها لتحديد أولويات بناء السلام وتعزيز الإصلاحات الداخلية التي يحتاجها البلد من أجل تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. كما أن اللجنة ملتزمة بالتصدي للتحدي المتمثل في انحسار التمويل الذي كثيرا ما تواجهه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي هذه الحالة، يجب أن نعمل على تعبئة الدعم الدولي والإقليمي لأولويات بناء السلام في البلد، ولا سيما للخطط الإنمائية الوطنية ولإطار الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة، الذي سيوجه الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم على الصعيد القطري.

وأخيرا، ستواصل لجنة بناء السلام دعم المشاركة والتمثيل الفعالين للمرأة والشباب في العمليات السياسية وبناء السلام. وسيظل دور صندوق بناء السلام محوريا من أجل إجراء هذه الأنشطة وغيرها. وقد كانت المشاريع التي يقوم بها صندوق بناء السلام مفيدة في تعزيز الإدماج السياسي في غينيا – بيساو، ونأمل أن تواصل هذه المشاريع الاضطلاع بذلك الدور خلال الفترة الانتقالية وبعدها.

وما برحت لجنة بناء السلام تعمل في غينيا – بيساو منذ أن أدرجت في جدول الأعمال الرسمي في عام ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين، شهدت اللجنة تقدما في دعم لجنة بناء السلام لأولويات بناء السلام في البلد، والتحديات التي تواجهها على حد سواء. وأعتقد أن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠٢٠ سيتيح لنا فرصة قيمة لتقييم التحديات المتبقية والتفكير فيها. وأكرر التأكيد على استعداد لجنة بناء السلام لدعم عملية إعادة التشكيل وتقديم المشورة المحددة في الوقت المناسب إلى مجلس الأمن في هذا الصدد. ويجب أن نعمل معا لكفالة استمرار تلقي غينيا – بيساو للقدر الكافي من التعاون من شركائها الدوليين، وضمان عدم ترك أولويات بناء السلام التي يدعمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو دون معالجة.

ومرة أخرى، أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة لموافاة مجلس الأمن بمعلومات. وأتطلع إلى تعاوننا في دعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد كوستا فيلهو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لوزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والنيجريين في الخارج في النيجر.

السيد أنكوراو (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أتوجه بالشكر للسيدة روزين سوري –كوليبالي، الممثلة الخاصة للأمين العام في غينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، لإحاطتها الممتازة عن الحالة في الميدان. وأود أن أؤكد من جديد أن النيجر، بوصفها الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على استعداد أكثر من أي وقت مضى للإسهام في الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إيجاد حل سلمي لأزمة غينيا – بيساو.

لقد أسهمت الإجراءات المشتركة التي اتخذها الشركاء الدوليون، ولا سيما مجموعة المنظمات الدولية الخمس المؤلفة من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، في تحقيق أوجه التقدم الكبيرة التي سجلت في السنوات الأخيرة في غينيا – بيساو. وأتاح هذا التقدم إجراء انتخابات تشريعية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩، تلتها الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر والجولة الثانية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، في ظل ظروف يعتبرها المجتمع الدولي بأسره عادلة ومنصفة. وتشيد النيجر بإجراء تلك الانتخابات، وتهنئ شعب غينيا – بيساو، وتشكر المجتمع الدولي على توفير التمويل اللازم.

ومع ذلك، وبينما نحتفل بانتهاء الدورة الانتخابية – وهذا دليل على أن الأزمة السياسية التي طال أمدها في غينيا – بيساو قد تمت تسويتها – فإن الجمود السياسي الذي نشأ بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة أصبح مدعاة للقلق على نحو متزايد. وفي الوقت الراهن، لا يمكن أن نستبعد تماما سيناريو يحتمل أن يكون كارثيا. وبعد أن قمت بقيادة بعثات الدعم التي أوفدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى غينيا – بيساو عدة مرات، أذكر بأنه من الضروري إيلاء مزيد من الاهتمام للعناصر التالية من أجل تقييم الأزمة الراهنة على نحو أفضل.

أولا، اتخذت أزمة بيساو – غينيا اليوم شكلا مؤسسيا، وليس شكلا عنيفا. ويحمل الدستور والقوانين الانتخابية السارية بذور سوء الفهم المزمن، وبالتالي فهي أرض خصبة لجميع أنواع التفسيرات الحزبية.

ثانيا، أنهى رئيس الجمهورية الحالي فترة ولايته القانونية في ٢٥ تموز/يوليه. وقد أُبقي في منصبه بإرادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال قرار اعتمد في مؤتمر قمة تموز/يوليه من أجل منع حدوث فراغ مؤسسي.

ثالثا، انبثقت الحكومة الحالية عن الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠١٩. ويقودها أكبر حزب، الذي أنشئ في ٣ حزيران/يونيه، وهو الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، الذي لا يتمتع رغم ذلك بالأغلبية المطلقة، مما يجعله غير مستقر.

رابعا، وأخيرا، يشار بانتظام إلى أنشطة الاتجار بالمخدرات في البلد بوصفها أحد العوامل الرئيسية المزعزعة للاستقرار بالنسبة للمؤسسات.

ومن أجل تجنب حدوث أزمة سياسية جديدة في البلد، تكرر النيجر الدعوة التي وجهتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى مختلف الهيئات والمؤسسات المشاركة في العملية الانتخابية في غينيا – بيساو إلى المساهمة في تطبيعها السياسي

والمؤسسي عن طريق الانتهاء من عملها في موعد لا يتجاوز ١٥ شباط/فبراير – أي غدا. وفي هذا الصدد، يجب على شركاء غينيا – بيساو الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يظلوا متحلين بالعزم واليقظة من أجل تنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويجب عليهم أيضا أن يعملوا على الإبقاء على نظام الجزاءات لكفالة امتثال المُنتَهِكين له.

ومع الإغلاق المقبل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كما ذكرت السيدة سوري – كوليبالي للتو، سيكون من الضروري تمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو لمساعدة البلد في إصلاح قطاع الأمن وقوانينه الأساسية. ولهذا الغرض، تكرر النيجر دعوة الاتحاد الأفريقي إلى التعبئة الجماعية للمجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتقديم مزيد من الدعم المالي للبعثة لتمكينها من مواصلة عملياتها إلى أن تصبح قوات الدفاع والأمن الوطنية قادرة على ضمان أمن البلد. ولا تستطيع منطقة غرب أفريقيا، التي تضررت بشدة من الهجمات الإرهابية المتزايدة الحدة والاتساع من حيث النطاق، أن تتحمل المزيد من عدم الاستقرار في غينيا – بيساو، التي تشهد بالفعل زيادة في الجرائم المتصلة بالاتجار بالمخدرات.

وفي الختام، أوجه نداء عاجلا إلى المجلس للعمل معا لكفالة عدم انتكاس غينيا – بيساو إلى حالة عدم الاستقرار وتحولها إلى نقطة انطلاق للإرهابيين في منطقة الساحل.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود مرة أخرى أن أرحب بوزير خارجية النيجر. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر السيدة سوري – كوليبالي والسفير رونالدو كوستا فيليو على إحاطتيهما.

نود أن نبدأ بتهنئة حكومة غينيا – بيساو على نجاحها في إجراء انتخاباتها التشريعية والرئاسية في عام ٢٠١٩. لقد وصف المراقبون الدوليون ومراقبو المجتمع المدني النتائج بأنها شفافة ونزيهة وموثوقة. وللتطورات السياسية الأخيرة أثرٌ إيجابيٌ مباشرٌ على استقرار البلد في المدى الطويل. ولذلك نرحب بالبيئة الآمنة والمستقرة نسبيا التي تم الحفاظ عليها خلال هذه الفترة. ونحن في انتظار صدور حكم من محكمة العدل العليا بشأن طلب إعادة فرز الأصوات في جميع أنحاء البلد. ومن أجل مصداقية العملية الانتخابية، يجب أن ينتهي التحقيق ولا بد من تنفيذ نتائجه دون تأخير.

ونحث الحكومة على الحفاظ على الحياد الذي أبدته حتى الآن، ونهنئ القوات العسكرية على عملها الجدير بالثناء في صون السلام عن طريق إصدار تعليمات إلى قوات الأمن بالامتناع عن أي عمل ينتهك النظام الدستوري.

ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بزيادة الخطاب الاستفزازي، الأمر الذي يسهم في زيادة التوترات والتشرذم في جميع أنحاء الإقليم، بما في ذلك الانقسامات العرقية والدينية. وفي هذا الصدد، نحث مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو على مواصلة مبادرات من قبيل دعم المجلس الوطني للتواصل الاجتماعي في وضع مدونة قواعد السلوك للتغطية الإعلامية خلال فترة الانتخابات.

ونحث الحكومة أيضا على مضاعفة جهودها للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان السابقة وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تتماشى مع مبادئ باريس. واستخدام القوة من جانب الأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين أمر غير مقبول. ويجب حماية حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

ونسلم بالعمل التدريبي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لتعزيز إدماج النساء والشباب، الذين لهم أهمية حاسمة في بناء مجتمع أكثر

إنصافا وشمولا. ونسلط الضوء بصفة خاصة على إدراج السياسة الجنسانية الجديدة، التي ستُدمج في جميع أعمال اللجنة الانتخابية الوطنية.

ونشير إلى أنه بعد انتهاء العمليات الانتخابية، من الحيوي إعادة تركيز أولويات البلد على الحالة الاقتصادية. لقد أدى تدهور المالية العامة وزيادة الإنفاق العام إلى تعميق هشاشة الدولة، مما أثر تأثيرا مباشرا على أضعف الفئات السكانية. وفي هذا الصدد، لا يزال الأمن الغذائي وسوء التغذية المزمن يشكّلان أحد أكبر التحديات التي تواجه شعب غينيا – بيساو.

وترحب الجمهورية الدومينيكية، بوصفها عضوا في لجنة بناء السلام، بالعمل الجدير بالثناء الذي تقوم به اللجنة على أرض الواقع، ولا سيما فيما يتعلق بحشد الأموال، وإعطاء الأولوية لأهداف بناء السلام، وتعزيز مشاركة النساء والشباب وإدماجهم في العملية السياسية وتعزيز الإصلاحات الداخلية التي يحتاج إليها البلد لتحقيق الاستقرار الدائم.

ونشيد بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة – وهما نشاطان إجراميان يهددان الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وإنشاء مؤسسات سياسية واجتماعية قوية. وأدى التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) إلى زيادة التدريب الفني وتحسين معدات الكشف وضبط أكبر كمية من الكوكايين في التاريخ.

وفي الختام، نشيد بالجهود والمساعي الحميدة التي يبذلها شركاءُ غينيا – بيساو الإقليميون والدوليون، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما قدمته من دعم ووساطة حاسمين خلال العمليات الانتخابية التي جرت في عام ٢٠١٩.

السيد الأدب (تونس): في البداية أتقدم بالشكر للسيدة روسيني سوري – كوليبالي، الممثلة الخاصة للأمين العام في غينيا – بيساو، ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ولسعادة السيد رونالدو كوستا فيليو، الممثل الدائم للبرازيل. كما أجدد الترحيب بمعالي وزير خارجية جمهورية النيجر.

منذ آخر جلسة (انظر S/PV.8656) ناقش فيها مجلس الأمن مجمل الأوضاع في جمهورية غينيا – بيساو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، واعتماد رئاسة المجلس لبيان رئاسي S/PRST/2019/13، تم من خلاله التشديد على أهمية المضي قدما في سبيل النهوض بالمسار السياسي، وتنظيم الانتخابات الرئاسية في موعدها، فقد تميز الوضع إجمالا بالاستقرار. ومن هذا المنطلق، فإن تونس تعبر عن تطلعها إلى اتجاه الأوضاع في غينيا – بيساو نحو الانفراج وتجاوز التوتر الحالي خاصة على إثر تنظيم الانتخابات الرئاسية، التي تمت في موعدها وفي ظروف طيبة تميزت بالسلمية وبالشفافية وهو ما أكده جلَّ المراقبين.

وتغتنم تونس هذه المناسبة لتثمين جهود مختلف الأطراف المعنية وخاصة السلطات في غينيا – بيساو، مع الإشادة بالتزام القوات العسكرية بالحياد، والحرص على توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات. كما تثمن جهود كل من الهيئة الوطنية للانتخابات والمجموعة الخماسية للشركاء الممثلين في غينيا – بيساو، والمتمثلة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، في سبيل ضمان حسن سير الاستحقاق الانتخابي الهام الذي عاشته غينيا – بيساو في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

وبالرغم من حالة عدم الوضوح التي تلت الإعلان عن نتائج الانتخابات وما تسببت فيه من أزمة سياسية يمكن، إذا ما تواصلت، أن تهدد أمن واستقرار جمهورية غينيا – بيساو، فإن تونس تشيد بالمساعي المبذولة من كافة الأطراف المعنية لتجاوز هذه الأزمة.

وتثمن التمشي الذي اعتمده الطرفان المعنيان بالانتخابات الرئاسية وتفضيلهما اللجوء إلى الوسائل القانونية والقضائية لحسم الأمر بخصوص نتائج الانتخابات.

وفي ضوء استمرار حالة انعدام الثقة بين الجهات السياسية الفاعلة والتي تشكل تحديا للاستقرار، فإن تونس تدعو كافة الأطراف المعنية إلى تغليب المصلحة الوطنية العليا لبلدها، والالتزام بالتهدئة وتجنب كل ما من شأنه دفع الأمور نحو التصعيد أو تهديد الأمن والسلم. وفي هذا السياق، فإننا نشيد بدور الوساطة الفعال والبنّاء الذي قامت به ولا تزال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باتجاه مختلف الأطراف الفاعلة في جمهورية غينيا – بيساو وبهدف تجاوز الأزمة السياسية وضمان أفضل الظروف لإحلال مناخ من السلم والاستقرار في هذا البلد الأفريقي الشقيق.

كما تود تونس أن تثمن الجهود المبذولة لتنفيذ خارطة الطريق ومختلف الالتزامات المضمنة في اتفاق كوناكري، والمتمثلة أساسا في استكمال الاستحقاقات الانتخابية، والمراجعة الدستورية وإصلاح القطاع الأمني، حتى تتمكن السلطات في غينيا – بيساو من تدعيم مسار المصالحة الوطنية، وتعزيز الحوكمة الديمقراطية، والمضي قدما في نهج الإصلاح في مختلف المجالات، وترسيخ المساواة بين الجنسين، وتعزيز مشاركة الشباب، واحترام حقوق الإنسان، ونشر ثقافة المساءلة ودفع مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإن تحقيق التقدم على صعيد المسارات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، بدعم من الشركاء الدوليين الممثَّلين في غينيا – بيساو والمجموعات الإقليمية والدولية، على أهميته، يظل مهددا إذا لم يتم التعاطي الفعال مع معضلة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار، والأمن والتنمية في غينيا – بيساو. وفي هذا الإطار، تثمن تونس الجهود التي تقوم بها السلطات في غينيا — بيساو، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا — بيساو، بهدف تعزيز مراقبة الحدود البرية، والبحرية والجوية في مواجهة هذا التهديد. وتدعوها إلى ضرورة دعم ومرافقة تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعزيز التعاون الثنائي مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لمقاومة هذه الآفة.

وإن وفد بلادي يشدد على أن غياب الاستقرار السياسي يضع غينيا – بيساو أمام احتمال تدهور الأوضاع الأمنية وانتكاس مسارها السياسي الذي قطع إلى حد الآن خطوات إيجابية من خلال تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية، بكل ما سيكون لذلك من تداعيات خطيرة قد تمتد لتشمل المنطقة بأسرها، خاصة فيما يتعلق باستغلال الجماعات الإرهابية والإجرامية للأوضاع لزيادة تعزيز حضورها ونشاطاتها؛ إلى جانب إمكانية تفاقم انتشار مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. أما فيما يتعلق بمسألة إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في غينيا – بيساو، وطبقا للقرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩)، فإن تونس تؤكد على متابعة هذه المسألة بالتوازي مع تحسن الأوضاع في غينيا – بيساو.

وأود في الختام الإشارة إلى أن تونس، في إطار رئاستها للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو، وإذ تشيد بالدور الذي اضطلع به الرئيس السابق للجنة، سعادة السفير والمندوب الدائم لغينيا الاستوائية، السيد أناتوليو ندونغ مبا، تؤكد حرصها على مواصلة البناء على ما تم القيام به في اللجنة واستعدادها التام لتقديم الإضافة، وخاصة فيما يتعلق بعمل اللجنة. كما تؤكد حرصها في هذا الإطار على مواصلة التشاور والتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل، وأعضاء اللجنة ومختلف الأطراف المعنية بالموازاة مع متابعة تطورات الأوضاع وتقدم مسار الاستقرار السياسي والإصلاح.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روزين

سوري – كوليبالي، على مشاطرتنا أفكارها القيمة في إحاطتها هذا الصباح. ونشكر أيضا الممثل الدائم للبرازيل، سعادة السيد رونالدو كوستا فيلهو، على إحاطته الإعلامية وجهوده المبذولة بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. ونرى أن من المهم زيادة تعزيز الصلة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، ولا سيما نظرا إلى ضرورة اضطلاع لجنة بناء السلام بدور أكثر بروزا. ونرحب ترحيبا خاصا بوزير خارجية النيجر، معالي السيد كالا أنكوراو.

ونشيد بإجراء جولتي الانتخابات الرئاسية في ظروف سلمية، رغم التوترات السياسية التي سبقت عملية الاقتراع. وتُعتبر نسبة إقبال الناخبين على التصويت التي تجاوزت ٧٠ في المائة أمرا مشجعا للغاية. ومن الأهمية بمكان الآن أن تتصرف جميع الجهات المعنية بمسؤولية وأن تكفل انتقال السلطة سلميا إلى رئيس جديد. وكخطوة أولى، يتطلب ذلك تحديد النتائج النهائية للانتخابات وفقا للمبادئ الدستورية والديمقراطية واحترام النتائج من جانب جميع الأطراف. ونرحب أيما ترحيب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف تعزيز الحوار، والتوسط بين الخصوم السياسيين ودعم الجهود الرامية إلى إيجاد وسيلة لتجاوز التوترات السياسية، سواء في الفترة السابقة للانتخابات أو الآن.

وبعد انتهاء الدورة الانتخابية، من المهم لجميع الجهات الفاعلة السياسية أن تضع مصالح بلدها وشعبها فوق كل اعتبار وأن تعمل بطريقة تعاونية على تنفيذ الإصلاحات الحاسمة المتوخاة في اتفاق كوناكري والواردة في ميثاق الاستقرار. ونشيد بوجه خاص بإدراج المنظورات الجنسانية ودعم مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية. وفي هذا السياق، نرحب أيضا بدعم الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الجنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأخطار التي تهدد الاستقرار والتي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. ولذلك، نعرب عن تأييدنا لما يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو من عمل هام في هذا الصدد. ولا يزال تمكين سلطات إنفاذ القانون الوطنية أمرا هاما بغية مقاضاة مرتكبي الجريمة المنظمة على نحو فعال.

ويسرنا سماع أن العملية الانتقالية جيدة التنظيم والتخطيط. إذ يجب تجنب أي فراغ قد يعقب انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. ولذلك، فإن تعاون غينيا – بيساو الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في الميدان، ومع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن مشاركة تلك الكيانات مشاركة نشطة في البلد، أمر بالغ الأهمية لتجنب زعزعة الاستقرار. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الأهمية المستمرة التي يكتسيها تعاون مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة. ونشيد أيضا بدور التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام، فضلا عن الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام. وينبغي أن يراعي تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو هذا الشهر الحقائق الجارية على أرض الواقع وأن يبعث مرة أخرى إشارة عن دعمنا المستمر لغينيا – بيساو والتزامنا بالجهود الرامية إلى تحقيق التنمية وبناء السلام.

وقبل أن أختم بياني، أود القول إننا نتفق أيضا مع توصية الأمين العام بالعمل على نحو وثيق جدا مع حكومة غينيا – بيساو من أجل ضمان تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روزين سوري – كوليبالي، والسفير كوستا فيلهو، الذي يترأس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما. وأود أيضا

الترحيب بحضور وزير خارجية النيجر، الذي يتولى حاليا رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بإجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر الماضيين. فبعد فترة سادها كثير من الغموض، كان إجراء الانتخابات في ظروف سلمية خطوة رئيسية إلى الأمام. وأود أن أشيد بالتصرف المسؤول لجميع الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية في غينيا - بيساو التي جعلت بلوغ تلك المرحلة ممكناً.

كما تدين هذه التطورات الإيجابية بالكثير للدعم الذي قدمه المجتمع الدولي بمختلف مكوناته، وأود الإشادة بوجه خاص بدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أعطى التزامها السياسي، والاقتصادي والعسكري الثابت ثماره، والتي لا تزال، كما سمعنا، شديدة الالتزام بدعم شريكها الإقليمي. كما أود الإشادة بالدور الإيجابي للجنة بناء السلام، في ظل قيادة السفير فييرا ثم السفير كوستا فيلهو الآن، وبدور مشاريع صندوق بناء السلام التي أسهمت في تحقيق النتائج الحالية.

وتبين التطورات التي ذكرتها أن جميع الأدوات التي قمنا بنشرها جماعيا للاستجابة لهذه الأزمة، بما في ذلك الجزاءات التي قررها المجلس، كانت فعالة. ولكن على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال الحالة في غينيا - بيساو هشة. وما زلنا ننتظر تصديق المحكمة العليا في غينيا - بيساو على نتائج الانتخابات الرئاسية، ونأمل أن تكتمل العملية الانتخابية في أقرب وقت ممكن ووفقا لسيادة القانون. وتوضح الحالة الراهنة إلى أي مدى لا تزال العملية في غينيا - بيساو بحاجة إلى توطيد. وفضلا عن الانتخابات، وكما قال آخرون، فإن استعادة السلام والاستقرار الدائمين تتطلب أيضا إحراز تقدم كبير في مجالات أخرى، بما في ذلك حزمة الإصلاحات السياسية المنصوص عليها في اتفاق كوناكري لعام ٢٠١٦، ولا سيما تنقيح الدستور، والذي يجب على السلطات الجديدة الآن تنفيذه بأسرع ما يمكن.

وفي هذا السياق، تؤيد فرنسا تنفيذ الخطة الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو التي قررناها في مجلس الأمن بغية إغلاق المكتب في نهاية العام. ومع ذلك، ومع بدء نقل مختلف أنشطة المكتب، ندعو إلى تولي المسؤولية بفعالية عن مهمة دعم إصلاح قطاع الأمن - وهو مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لاستقرار البلد على المدى الطويل.

أخيرا، وكما لاحظ العديد من المتكلمين، سيتطلب إحراز تقدم مستمر في مكافحة الجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، التزاما قويا ومستمرا من جانب سلطات غينيا - بيساو، فضلا عن استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي. ولذلك، فإننا أمام منعطف حاسم ويُنتظر أن تسمح لنا الأسابيع المقبلة بأن نؤكد التزام غينيا - بيساو حقا بمسار تحقيق الاستقرار المستدام. وسيظل الدور الداعم للمنطقة، وعلى نطاق أوسع، للمجتمع الدولي والمجلس، مهما في الفترة المقبلة. ويمكن لسلطات غينيا - بيساو أن تعول على دعم فرنسا لجميع تلك الجهود.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود، باسم وفد بلدي، أن أرحب مرة أخرى ترحيبا حارا بحضور وزير خارجية النيجر في مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روزين سوري - كوليبالي والسفير رونالدو كوستا فيليو على إحاطتيهما الشاملتين.

وكما ورد في أحدث تقرير للأمين العام (S/2020/105)، فإن إكمال الدورة الانتخابية في غينيا - بيساو هو في الواقع معيار حاسم. وترحب إندونيسيا بإجراء الانتخابات الرئاسية، والتي جرت بطريقة سلمية عموما. ونود أن نهنئ شعب غينيا - بيساو وأن نعرب عن أملنا الصادق في أن تمهد العملية الطريق نحو الاستقرار والازدهار الدائمين في البلد. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، من الضروري حل المأزق الذي حدث في أعقاب الانتخابات. ونحث جميع الأطراف على تنحية خلافاتها جانبا

والتمكين من نقل السلطة سلميا. ونأمل أن يتسنى حل النزاع الانتخابي بسرعة بالوسائل السلمية لمنع البلد من الانزلاق في أزمة سياسية خطيرة. ففي بلد شهد اضطرابات سياسية منذ الاستقلال، فإن عدم الاستقرار قد أضر باقتصاد غينيا – بيساو لفترة طويلة جدا وأوجد بيئة مواتية للجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. وقد حان الوقت لأن يتجاوز جميع سكان غينيا – بيساو حالة عدم اليقين السياسي حتى يتمكنوا من تركيز طاقاتهم على معالجة المسائل الأكثر إلحاحا، بما في ذلك الإصلاح الدستوري والتنمية الاقتصادية.

ويقودني هذا إلى نقطتي الثانية، وهي تنفيذ الإصلاح المتعدد القطاعات. فبمجرد الانتهاء من نقل السلطة بطريقة سلمية، سيتعين على أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو التغلب على التحديات الفورية وضمان الاستقرار السياسي وأداء مؤسسات الدولة لمهامها وتحسين حياة السكان. والحد من الفقر هو أحد المجالات التي ينبغي التركيز عليها، بالنظر إلى أن أكثر من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر. وثمة مجال آخر هو مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، اللذين لا يزالان يهددان استقرار غينيا – بيساو.

ومما يثلج صدورنا التقدم المحرز حتى الآن، بما في ذلك وضع خطة عمل وطنية بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعزيز القدرة على إنفاذ القانون وزيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية. ويجب أن يستمر التقدم وأن يرسي أساسا متينا لمستقبل غينيا – بيساو. ونشيد بعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ولجنة بناء السلام وغيرهما من الشركاء الدوليين في هذا الصدد.

ثالثا، فيما يتعلق بالخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، الذي نشرع فيه تدريجيا، في ضوء الإغلاق المقرر للبعثة في نهاية هذا العام، من المهم أن نضع في اعتبارنا أن البلد يمر بمرحلة حاسمة على طريق المضي قدما. والمشاركة والدعم المستمران من جانب المجتمع الدولي في غاية الأهمية لجهود بناء السلام والإصلاح اللاحقة. ونرحب بوضع خريطة طريق لكفالة الانتقال السلس لوجود الأمم المتحدة في غينيا – بيساو ونشيد بلجنة بناء السلام لقيامها بتعبئة الأموال اللازمة لدعم فريق الأمم المتحدة القطري. وأتفق مع الأمين العام ورئيس التشكيلة القطرية التابعة للجنة بناء السلام على أن الانتقال ينبغي ألا يكون عملية تركز على الأمم المتحدة وعلى أن تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني أمر أساسي.

أخيرا، نود أن نشيد بالجهود الجارية التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة الشركاء الدوليين الخمسة ولجنة بناء السلام، والدعم المتواصل المقدم منها، بغية استعادة السلام والاستقرار وضمان تحقيق التنمية المستدامة في البلد. وإذ نمضي قدما، يجب أن نكفل عدم إهدار المكاسب العديدة التي تحققت بشق الأنفس وأن يواصل المجتمع الدولي دعم بناء السلام والتنمية في غينيا – بيساو، حتى بعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة هناك.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود نحن أيضا أن ننوه ونرحب بحضور وزير خارجية النيجر وأن نعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روزين سوري –كوليبالي، ولسعادة السفير كوستا فيليو على إحاطتيهما.

بينما تتحسن الحالة في غينيا – بيساو تدريجيا، فإنها لا تزال تنطوي على بعض التحديات التي قد تؤدي، إن لم تُعالج على النحو المناسب، إلى حدوث تراجع فيما يتعلق بالمكاسب التي شهدناها في البلد على مدى السنوات القليلة الماضية. وتهنئ سانت فنسنت وجزر غرينادين الرئيس السابق جوزيه ماريو فاز على إكماله فترة ولايته الكاملة وغينيا – بيساو على الانتهاء من إجراء انتخابات رئاسية سلمية نسبيا. وتجدر الإشادة أيضا

بأعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمات المجتمع المدني، الذين قدموا دعما قيما خلال العملية الانتخابية.

وكما لاحظت الممثلة الخاصة سوري – كوليبالي، فإن ثمة خلافا حول نتائج الانتخابات. وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن تأييدها للعملية القانونية الداخلية الجارية حاليا في غينيا – بيساو فيما يتعلق بالنزاع الانتخابي، وتدعو الأطراف المعنية إلى احترام العملية والتصرف وفقا لذلك.

ونشجع غينيا – بيساو كذلك على العمل، على سبيل الاستعجال، من أجل تنفيذ الإصلاحات الحاسمة ومجالات التركيز الاستراتيجية المبينة في خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي اتفاق كوناكري وميثاق الاستقرار. ونهيب بالجهات الفاعلة السياسية في غينيا – بيساو مواصلة تركيزها على المهام النبيلة ذات الصلة بقيادة البلد نحو التقدم والاستقرار، التي عهد الناخبون بها إلى هذه الجهات. وسيتعين على أعضاء البرلمان تنحية الخلافات جانبا والعمل على نحو أوثق مع بعضهم بعضا من خلال نهج غير حزبي من أجل تنفيذ الإصلاحات في البلد.

وبالإضافة إلى هذه الإصلاحات، لا يفوتني أن أذكر التحسينات الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة في البلد. فالحالة الراهنة في غرب أفريقيا تُظهر أن المجتمعات المحلية المتخلفة التي تعاني من نقص الفرص الاقتصادية وضعف توافر الخدمات الاجتماعية هي الأهداف الأكثر احتمالا للعناصر الإجرامية والمتطرفة. ونلاحظ أن تقرير الأمين العام (S/2020/105) يتضمن إشارة إلى أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، موجودة في غينيا – بيساو. ونرحب بخطة العمل الوطنية الاستراتيجية بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي وضعها البلد بمساعدة وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لغينيا – بيساو فيما يواصل ذلك البلد العمل من أجل بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة. وندعو كذلك لجنة بناء السلام إلى مواصلة العمل باعتبارها منبرا لتعبئة هذا الدعم.

أخيرا، نود أن نشكر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو على عمله الجدير بالثناء في غينيا – بيساو خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع اقتراب الموعد المقرر لإغلاق المكتب، على النحو الوارد في القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩)، فقد قطع أشواطا كبيرة في اتجاه التخفيض التدريجي على ثلاث مراحل. ونرحب بتعبئة صندوق بناء السلام مبلغ ٤ ملايين دولار لتيسير عملية الأمم المتحدة الانتقالية والنقل السلس للمهام المتبقية الموكلة للمكتب إلى وكالات الأمم المتحدة وشركائها الآخرين. وشجعتنا بشكل خاص جهود التوعية التي اضطلع بها المكتب، لزيادة اهتمام دول وكيانات المنطقة بالانسحاب، وهي دول وكيانات يتعين عليها في رأينا الاضطلاع بدور هام في ملء الفراغ الذي سيتركه المكتب.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بوزير خارجية النيجر في جلسة اليوم.

لقد استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة سوري – كوليبالي والسفير كوستا فيلهو.

لقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام بشأن التطورات الحاصلة في غينيا – بيساو، وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2020/105). واعتمدت الجمعية الوطنية لغينيا – بيساو برنامج السياسة العامة للحكومة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وأجريت جولتان من الانتخابات الرئاسية بسلاسة في نهاية العام الماضي وأوائل هذا العام. وتم الحفاظ على الاستقرار السياسي في البلد خلال تلك الفترة، والصين سعيدة برؤية ذلك. ونشيد بالدور الإيجابي الذي تقوم به

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المنطقة. ولاحظنا أيضًا استمرار الجدل على المستوى المحلي حول نتائج الانتخابات. ونأمل في أن تعمل جميع الأطراف في البلد على تحقيق السلام والاستقرار فيه وتعزيز الحوار والتنسيق وحل الخلافات بشكل مناسب، لكفالة إتمام العملية الانتخابية بسلاسة، والحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد.

إن الصين تؤيد الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ونأمل في أن تقوم جميع الأطراف في البلد بتوطيد الزخم الإيجابي الذي تحقق بشق الأنفس، ومواصلة تنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة الطريق المكونة من ست نقاط التي أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمضي قدماً بنشاط في الإصلاحات الرامية إلى تحسين سبل عيش الناس وتعزيز تنمية البلد واستقراره. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم ملموس لغينيا – بيساو في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتدعم الصين شعب غينيا – بيساو في استكشاف مسار التنمية الذي يناسب ظروفه الوطنية. ويجب دمج منظور إنمائي في جهود منع نشوب النزاعات. ويجب على المجتمع الدولي مساعدة البلد في بناء قدراته، مع إعطاء الأولوية لقضايا مثل القضاء على الفقر والتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة والسلام والاستقرار الدائمين. ويمكن للمكتب ولجنة بناء السلام القيام بدور أكبر في هذا الصدد.

وتدعم الصين الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرهما من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبلدان المنطقة في مواصلة القيام بدورها البناء. وندعو المكتب إلى تعزيز التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، إلى احترام السيادة والتطلعات الوطنية للبلد، وعلى هذا الأساس، تقديم دعم ومساعدة مخصصين إلى البلد في جهوده الرامية إلى إحلال السلام وتحقيق التنمية.

وستواصل الصين دعم عمل المكتب، بما في ذلك إعادة هيكلته على مراحل ونقل المسؤوليات على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩). ونأمل في أن يعزز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو تعاونه مع الحكومة الوطنية وأن يستجيب لآراء الحكومة بشكل كامل، لضمان نقل المسؤوليات بسلاسة وتحقيق أقصى فائدة من عمله لصالح شعب غينيا – بيساو.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بعد مرور عام على زيارة أعضاء مجلس الأمن لغينيا – بيساو، حيث أتيحت لهم فرصة التفاعل مع السيدة سوري – كوليبالي. ونشارك الآخرين الترحيب بوزير الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والنيجيريين في الخارج، ونحن ندرك أن النيجر تتولى حاليا رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشكر السيدة سوري – كوليبالي على حضورها وعرضها آخر المستجدات الحاصلة خلال ١٢ شهرا الماضية. ونرحب كذلك بسعادة السفير رونالدو كوستا فيلهو، ونقدر عمل تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

وأود أن أركز ملاحظاتي على ثلاث قضايا، هي: التطورات السياسية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

أولا، فيما يتعلق بالتطورات السياسية، يود وفد بلدي أن ينضم إلى أعضاء المجلس الآخرين لتهنئة شعب غينيا – بيساو على الانتخابات الرئاسية التي أجريت بطريقة حرة ونزيهة وذات مصداقية. وهذا معلم إيجابي، ولا سيما إنجاز الدورة الانتخابية. وجنوب أفريقيا واثقة من أن هذا الإنجاز سيضع البلد على طريق الاستقرار والازدهار. كما ندعو جميع الأطراف في غينيا – بيساو إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس في مواجهة التوترات الأخيرة الناجمة عن نتائج الانتخابات، والسماح للعملية القانونية بأن تأخذ مجراها، بينما يتم التغلب على الجمود الحالي.

وتكتسي الشمولية للجميع أهمية قصوى مع مضي البلد قدما. ولا تزال مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين من المسائل الحاسمة التي ينبغي معالجتها. وبالمثل، ينبغي إعطاء الأولوية لإشراك الشباب في المجال السياسي. ويجب تسخير المكاسب الديموغرافية إلى أقصى حد، لكي يتسنى للبلد تحقيق السلام والتنمية المستدامين. وكذلك تشيد جنوب أفريقيا بالقيادة القوية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برئاسة وزير خارجية النيجر، وبدعمها لجهود الوساطة الرامية إلى تعزيز تطلعات مواطني غينيا – بيساو. ونحث قادة غينيا – بيساو على مواصلة التحلي بروح التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن طريق التنفيذ الكامل لخطة الإصلاح على النحو المنصوص عليه في اتفاق كوناكري. وتبرز خريطة الطريق تلك الحاجة إلى إجراء إصلاحات دستورية وحوار سياسي شامل والقيام بعمليات مصالحة وطنية. علاوة على ذلك، كان دور المجتمع الدولي حاسما في دعم غينيا – بيساو في عمليتي الانتخابات والسلام. ونحن نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه القوي حتى تتمكن غينيا – بيساو من تحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وبناء مجتمع شامل للجميع.

ثانيا، لا يزال القلق يساور وفد بلدنا إزاء التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية على – بيساو والمنطقة. ونحن نؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، الذي جاء فيه ما يلي:

> ”تعزيز مراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية أمر بالغ الأهمية في مواجهة هذا التهديد.“ (S/2020/105، الفقرة ٨٩)

وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهود المبذولة، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، لتقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية ولدعم حكومة غينيا – بيساو في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومن المهم توفير الدعم اللازم لتجنب تأجيج النشاط الإرهابي في المنطقة.

ثالثا وأخيرا، تؤيد جنوب أفريقيا إجراء تخفيض تدريجي مسؤول، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحالة الميدانية، وذلك لتجنب انتكاس التقدم الكبير الذي تحقق حتى الآن. ونؤيد فضلا عن ذلك تنفيذ الخطة الانتقالية الخاصة بالتخفيض التدريجي ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والشركاء الدوليين، بهدف الانتهاء المحتمل منه بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها وجهودها الدؤوبة لتعزيز السلام والأمن في غينيا – بيساو. وكذلك نعرب عن شكرنا للسفير كوستا فيليو وعن ترحيبنا الحار به وهو يتولى دوره الجديد هنا في نيويورك.

وتثني الولايات المتحدة على غينيا – بيساو لإجرائها الجولة الأولى من الانتخابات ودورة التصفية بصورة سلمية في كانون الأول/ديسمبر، وذلك بمساعدة المجتمع الدولي. فالانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة تشكل حجر الزاوية للديمقراطية، ويشجعنا التقدم الذي أحرزته غينيا – بيساو في تمكين مواطنيها من اختيار قادتهم. وبغض النظر عن نتيجة حكم المحكمة العليا، ستواصل الولايات المتحدة دعم المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في غينيا – بيساو. وتتطلع الولايات المتحدة، كصديق وشريك، إلى العمل مع الرئيس المنتخب لمساعدة البلد في تنفيذ برنامجه الإصلاحي والنهوض بالسلام والأمن والتصدي للفساد والاتجار بالمخدرات وتعزيز الحكم الديمقراطي وتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية. ونتطلع كذلك إلى مواصلة العمل مع الممثلة الخاصة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان

الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن هذه الأولويات المشتركة. فقد اضطلع كل منها بدور حاسم في المساعدة على إدارة العملية الانتخابية في غينيا – بيساو.

كما يساور الولايات المتحدة القلق إزاء الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تهدد الاستقرار في غينيا – بيساو وفي المنطقة الأوسع. ونرحب بفرصة العمل مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل ومع شعب غينيا – بيساو لمنع انتشار هذه العمليات المدمرة. ونقر بأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل ييسر برامج قيمة دعما لجهود مكافحة الاتجار في غينيا – بيساو ونشدد على ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة هذا العمل الهام، حتى مع الخفض التدريجي للمكتب وتولي فريق الأمم المتحدة القطري مسؤوليات إضافية. وما زلنا نؤيد اقتراح الأمين العام بإنهاء عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، ويسرنا أن نسمع أن الجدول الزمني للانسحاب لا يزال قائما.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطتين على استعراضهما الثاقب لآخر التطورات في غينيا – بيساو.

يشجعنا أن نرى أن الانتخابات الرئاسية في غينيا – بيساو قد جرت في جو سلمي عموما. غير أننا نحث الأطراف على الامتناع عن استخدام الخطاب التحريضي وكذلك عن استخدام التوترات المحتملة في المجتمع لتحقيق مكاسبها السياسية .

ومن المهم الإعلان قريبا عن التأكيد النهائي لنتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩. وثمة حاجة واضحة إلى تهيئة الظروف لبناء الثقة بين الجهات الفاعلة السياسية وللمضي قدما بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة.

ونرحب بالانخراط الحاسم وحسن التوقيت للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في نهاية العام الماضي لمنع تدهور الحالة السياسية في غينيا – بيساو وندعم عملهما المستمر بشأن هذه المسألة.

إن مشاركة النساء والشباب في عمليات الإصلاح وأنشطة بناء السلام تكتسي أهمية حاسمة. ويسرنا تحقيق مستوى عال من مشاركة المرأة في العملية الانتخابية ونحث حكومة غينيا – بيساو على مواصلة إدماج وتنفيذ الجوانب الجنسانية في سياساتها.

وتؤيد إستونيا أعمال الممثلة الخاصة للأمين العام سوري – كوليبالي والأنشطة المقررة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، بما في ذلك الخفض التدريجي له، على النحو المبين في ولاية البعثة الحالية. ومن المهم جدا، في الوقت الذي تخطط فيه البعثة لنقل مهامها إلى فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والشركاء الآخرين، اتباع نهج كلي إزاء أنشطة بناء السلام. ويمكن للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أن يؤديا دورا داعما هاما في هذا الصدد.

السيد دنه (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أرحب ترحيبا حارا، باسم وفد بلدي، بمعالي وزير خارجية النيجر في هذه الجلسة. وأشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في غينيا – بيساو (S/2020/105) والممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روزين سوري – كوليبالي، وسعادة السيد رونالدو كوستا فيليو، الممثل الدائم للبرازيل، على بيانيهما الشاملين.

ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية:

أولا، نشيد بالجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الوطنيون ونرحب بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام ٢٠١٩ في غينيا – بيساو على نحو سلمي عموما. ونشيد كذلك بعمل الشركاء الدوليين والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

على دعمهم وعلى جهود الوساطة التي بذلوها لكفالة إجراء الانتخابات في موعدها المقرر.

ثانيا، أحطنا علما بالتطورات السياسية الأخيرة في غينيا – بيساو. ونتطلع إلى إتمام الدورة الانتخابية وتأكيد نتائج الانتخابات من قبل الهيئات ذات الصلة في غينيا – بيساو. ومن المهم أن تحل الأطراف المعنية خلافاتها في إطار القانون الدستوري وقانون الانتخابات وأن تعمل معا من أجل تنفيذ نتائج الانتخابات على نحو سلمي وضمان تنفيذها سلميا بمجرد الإعلان عنها.

ثالثا، ندعو رئيس غينيا – بيساو المقبل وأعضاء البرلمان وجميع الأطراف المعنية إلى العمل بطريقة تعاونية لاغتنام هذه الفرصة للمضي قدما نحو تحقيق الوحدة الوطنية وإلى إجراء الإصلاحات الحاسمة المتوخاة في اتفاق كوناكري وميثاق الاستقرار وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشدد على أهمية تكثيف مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية وتعزيز التعاون الثنائي مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التصدي لتلك التحديات. ونشدد على ضرورة حماية المدنيين وزيادة مشاركة النساء والشباب في عملية صنع القرار ومسار التنمية في غينيا – بيساو.

رابعا، نكرر تأكيد موقفنا الداعم لتنفيذ القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩) والبيان الرئاسي الصادر في ١١ شباط/فبراير بشأن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/PRST/2020/2)، والبيان الختامي لمؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

خامسا، ندعو الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة غينيا – بيساو المقبلة إلى العمل معا بشكل وثيق لتنفيذ المراحل اللاحقة وإكمالها، ما يؤدي إلى نقل الأنشطة المتبقية لمكتب الأمم المتحدة في مجال بناء السلام وانسحابه التدريجي وإغلاقه المقرر بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

في الختام، تعيد فييت نام تأكيد التزامها بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة غينيا – بيساو المقبلة والأطراف ذات الصلة للحفاظ على السلام والأمن والتنمية المستدامة في غينيا – بيساو.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام سوري – كوليبالي والسفير فيليو على إحاطتيهما، اللتين حددتا بوضوح الإنجازات التي حققتها غينيا – بيساو، بل وكذلك بعض التحديات التي لا تزال قائمة.

وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية النيجر في المجلس. فالنيجر، بصفتها الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تضطلع بدور حيوي في دعم العملية الديمقراطية في غينيا – بيساو.

لقد كان الإجراء السلمي للانتخابات التشريعية والرئاسية في عام ٢٠١٩ خطوة هامة إلى الأمام في عملية الانتقال السياسي في غينيا – بيساو. ونشيد بسلطات غينيا – بيساو وشعبها على هذا التقدم ونرحب بالحياد المستمر للقوات العسكرية والأمنية في غينيا – بيساو في العملية السياسية.

بيد أننا نشعر بالقلق إزاء عدم الاستقرار السياسي الذي شهدناه في أعقاب الانتخابات. فعدم اليقين الناتج عن ذلك ينطوي على خطر تقويض العملية الديمقراطية والإضرار بثقة الناس في النظام الانتخابي. وندعو جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى العمل معا من أجل تسوية الحالة في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى تنصيب حكومة جديدة والتركيز على العمل الهام المتمثل في توطيد الديمقراطية وتوفير التنمية والاستقرار

لشعب البلد، وفقا لاتفاق كوناكري لعام ٢٠١٦ وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتعرب المملكة المتحدة عن تقديرها للدور الداعم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ولجنة بناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري وهيئات الأمم المتحدة ومكاتبها الأخرى. ونشكر السيدة سوري – كوليبالي على عملها وسنواصل تقديم دعمنا الكامل لها في اضطلاعها بولايتها.

كذلك ترحب المملكة المتحدة بالدور الأساسي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة الشركاء الدوليين الخمسة في مساءلة أصحاب المصلحة السياسيين في غينيا – بيساو. ونحن على ثقة من أنهم سيظلون ملتزمين ويقظين طوال التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري.

وبالنظر إلى التقدم المحرز مؤخرا، فإن المملكة المتحدة تؤيد الخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، ونحن على ثقة من أن الخطوات جارية لكفالة الانتقال السلس. ومن المهم تسليم المهام الرئيسية إلى وكالات الأمم المتحدة أو الجهات الفاعلة الأخرى، مثل فريق الأمم المتحدة القطري، فيما يتعلق بالتنمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية، وأن تحظى تلك الوكالات بالموارد الكافية للاضطلاع بتلك المهام.

وبالخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، فإن جهود المساعي الحميدة التي يبذلها السيد شامباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ستزداد أهميةً في دعم غينيا – بيساو على طريق زيادة الاستقرار السياسي. وستقوم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أيضا بدور مفيد في كفالة استمرار الدعم المقدم لمهام بناء السلام. ومن الحيوي أن يواصل أصحاب المصلحة السياسيون في غينيا – بيساو المشاركة على نحو إيجابي في المساعي الحميدة للأمم المتحدة والحفاظ على التزامهم بخطة الإصلاح إلى أن يتم تنفيذ اتفاق كوناكري تنفيذا كاملا.

وفي الختام، نأمل أن يتسنى الحفاظ على التقدم السياسي المحرز في السنوات الأخيرة لإخراج غينيا – بيساو من ماضيها إلى مستقبل أقوى وأكثر استقرارا وديمقراطية. وتقع المسؤولية الرئيسية عن تحقيق ذلك على عاتق حكومة غينيا – بيساو. وستواصل المملكة المتحدة، إلى جانب المجتمع الدولي، رصد الحالة والعمل مع الحكومة دعما لذلك الهدف.

السيد ربكين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يرحب الاتحاد الروسي بحضور وزير خارجية النيجر في جلسة الإحاطة اليوم. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو، السيدة روزين سوري – كوليبالي، ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، الممثل الدائم للبرازيل، السيد رونالدو كوستا فيليو، على ما قدماه من معلومات.

ويسرنا أن الانتخابات في غينيا – بيساو جرت في إطار الجدول الزمني المأذون به قانونا وفقا للمعايير ذات الصلة للديمقراطية والشفافية، التي أشاد بها المراقبون الإقليميون والدوليون إشادة كبيرة. ونلاحظ الدور الخاص الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التحضير للانتخابات.

وكما لوحظ بحق في تقرير الأمين العام (S/2020/105)، فإن اختتام الدورة الانتخابية يمكن أن يكون معلما بارزا في التاريخ الحديث لغينيا – بيساو. ونحن على ثقة من أن البلد سيتمكن بفضل هذه الانتخابات من طي صفحة عصر من الاضطرابات السياسية التي طال أمدها، وبالتالي تهيئة الظروف التي ستمكنه من إحداث تحول سلمي نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا يمكن اتباع هذا المسار إلا إذا صار التوافق في

الآراء أولوية وطنية. وفي هذه المرحلة الحرجة، ندعو جميع القوى الاجتماعية والسياسية إلى التصرف بمسؤولية، بما يتماشى مع المصالح الوطنية، وعلى نحو ييسر التعجيل بتسوية المنازعات.

ونعتقد أن الوقت قد حان لمعالجة مسألة رفع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على غينيا – بيساو. فهذه الجزاءات بطبيعتها قد عفا عليها الزمن منذ وقت طويل. والحالة الراهنة بعيدة كل البعد عن أحداث عام ٢٠١٢. وكما أثبتت الانتخابات الأخيرة مرة أخرى، فإن القوات المسلحة تبقى خارج ميدان السياسة. ولذلك يمكننا أن نلاحظ أن الجزاءات حققت هدفها منذ وقت طويل. والإبقاء على الجزاءات، في ضوء الخفض التدريجي لوجود الأمم المتحدة في البلد، أمر يثير المزيد من الحيرة.

وكما كان الحال في الماضي، نعتقد أن إعادة هيكلة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ضرورية وينبغي تنفيذها بصورة تدريجية تمشيا مع الجدول الزمني المحدد في القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩). وبحلول نهاية عام ٢٠٢٠، عندما سيختتم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو عملياته في غينيا – بيساو، سيقوم فريق الأمم المتحدة القطري بتأمين الآليات والأدوات ذات الصلة، لا لتيسير التنمية في غينيا – بيساو فحسب، بل أيضا لتقديم مساعدة مجدية للبلد في مواجهة تحديات مثل الاتجار بالمخدرات والفساد وفي تعزيز مؤسسات حكم الدولة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

ترحب بلجيكا بإجراء الانتخابات الرئاسية دون وقوع أي حادث كبير وبمشاركة عالية. غير أن الساحة السياسية لا تزال تتسم بالتوترات وبمناخ من عدم الثقة، وهو أمر يبعث على القلق. وعلينا ألا ننسى أن الاستقرار السياسي ضروري لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي ومكافحة الاتجار. وقد حان الوقت لكي تقوم الجهات الفاعلة السياسية الوطنية بدور إيجابي وبناء. وفي الوقت الذي نتوقع فيه الوضوح بشأن النتيجة النهائية للانتخابات الرئاسية، فإن بلجيكا تدعو إلى الحوار وضبط النفس لتجنب المزيد من التوتر في الحالة. ولهذا السبب، لا يزال نظام الجزاءات وجيها وإن كان من الممكن توخي بعض التعديلات في المستقبل القريب.

وفيما يتعلق بمستقبل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، نؤيد خطة الانتقال التدريجي المنصوص عليها في القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. بيد أنه من المهم أن تتم العملية الانتقالية بأقصى قدر ممكن من الهدوء والسلاسة بالنسبة للبلد. فمغادرة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ينبغي ألا تنطوي على تخلي المجتمع الدولي عن غينيا – بيساو بأي حال من الأحوال. ولهذا السبب ترحب بلجيكا بزيادة المشاركة التي يقوم بها بالفعل الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ومن الضروري تعزيز الفريق القطري، لا سيما قدرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأرحب بالتقدم المحرز بالفعل في ذلك الاتجاه وآمل أن يستمر. وفي المستقبل القريب، تؤيد بلجيكا تنسيق عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ومجموعة الشركاء الدوليين الخمسة في الميدان.

ورصد الحالة من جانب تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام ودعم صندوق بناء السلام أمران إيجابيان. وسيكون من المهم مواصلة هذا الدعم في المرحلة الجديدة الجارية في غينيا – بيساو.

وأختتم بياني بالإعراب عن تأييد بلجيكا الكامل لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة سوري –كوليبالي، ولمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو قاطبة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثلة غينيا – بيساو.

السيدة بينتو لوبيز دالفا (غينيا – بيساو) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة وفد بلدي إلى مجلس الأمن وإعطائي الكلمة.

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ بلجيكا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ٢٠٢٠. ونتمنى للمجلس النجاح في مداولاته.

ويود وفد بلدي أن يشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو، السيدة روزين سوري –كوليبالي، على إحاطتها بشأن التطورات في البلد وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وعلى تفانيها منذ وصولها إلى غينيا – بيساو في أيلول/سبتمبر الماضي.

وأود أيضا أن أشكر سعادة السفير رونالدو كوستا فيلهو، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطته بشأن تطورات الحالة في غينيا – بيساو. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير بلدي الصادق للمشاركة الشخصية لسلفه، الممثل الدائم السابق للبرازيل، السفير ماورو فييرا، الذي كان دفاعه القوي عن توطيد السلام في غينيا – بيساو على مدى السنوات القليلة الماضية حاسما.

كما سمعنا للتو في الإحاطة الشاملة جدا التي قدمتها الممثلة الخاصة للتو، حدث الكثير في البلد منذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن غينيا – بيساو (انظر S/PV.8656)، ولا تزال هناك تحديات كثيرة أمام توطيد السلام. ومع ذلك، ومع استمرار عمل الأمم المتحدة في الميدان والدور الأساسي للجنة بناء السلام في الجمع بين جهود المجتمع الدولي في دعم غينيا – بيساو ومساعدتها، فإننا نأمل أن يكون السلام المستدام في البلد قابلا للتحقيق. ونقدر الدور الهام لصندوق بناء السلام ومشاريعه الممولة، التي أتاحت مشاركة النساء والشباب في العمليات السياسية الرئيسية، بما في ذلك في الانتخابات وجميع جهود بناء السلام الأخرى ذات الصلة في البلد.

بعد الانتخابات العامة لعام ٢٠١٤، عندما كانت الآمال كبيرة بالنسبة لغينيا – بيساو، دخل البلد في فترة أخرى من عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي في عام ٢٠١٥، مع ما ترتب عن ذلك من حصار للمؤسسات تسبب في تدهور الأداء العادي لجهاز الدولة.

وبفضل الدور الهام والفريد الذي اضطلع به المجتمع المدني في غينيا – بيساو، بما في ذلك النساء والشباب، بدعم من المجتمع الدولي في هذه العملية، تم التوصل أخيرا إلى تفاهم بين الجهات الفاعلة السياسية الوطنية وتشكلت الحكومة، مما سمح بإجراء الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ والانتخابات الرئاسية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وإجراء الجولة الثانية منها في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

وعلى الرغم من جميع التوترات والصعوبات السياسية في عام ٢٠١٩، وفي أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس، تشكلت حكومة برئاسة رئيس الوزراء أريستيديس غوميس من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، وهو الحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، وعلى الرغم من البرنامج الحكومي الذي اعتمده المجلس الشعبي الوطني بالفعل، لا يزال البلد يواجه سلسلة من التحديات التي تتطلب اهتماما خاصا ووجودا مكرسا من جانب الأمم المتحدة.

وكما يعلم جميع الحاضرين، فإن الانتخابات في غينيا – بيساو تجري دائما في بيئة سلمية، ولم يكن هناك اختلاف هذه المرة. وكالعادة، توجه الناس إلى صناديق الاقتراع بطريقة منظمة وسلمية. وعلى الرغم من الطعن في نتائج الجولة الثانية وأن العملية لا تزال معلقة أمام محكمة العدل العليا، ظل السكان

هادئين وينتظرون بصبر صدور الحكم النهائي من المحكمة، وهي من هيئات السيادة الوطنية. ويستحق شعب غينيا – بيساو اختتاما واضحا وإيجابيا للعملية حتى يرى بارقة أمل من أجل مستقبل أطفاله.

وفي هذا الصدد، ترحّب حكومة غينيا – بيساو بمواقف الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بشأن الحاجة إلى إصدار بيان من المكتب القضائي المختص في البلد بشأن أزمة ما بعد الانتخابات، لأننا نعتقد أننا لن نتمكن من تعزيز السيادة الديمقراطية للقانون في بلدنا إلا بانتخابات حرة ونزيهة وشفافة حتى تسود الإرادة السيادية للشعب.

ونحن على يقين من أنه بحلول ١٥ شباط/فبراير – وهو الموعد الذي أوصى به المؤتمر الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بالحالة السياسية في غينيا – بيساو – ستُصدر محكمة العدل العليا قرارها النهائي بشأن الانتخابات وفقا لدستور الجمهورية، حتى تتمكن البلاد من العودة إلى الوضع الدستوري الطبيعي.

وإننا على قناعة بأن المجتمع الدولي وشركاءنا الإنمائيين سيواصلون بصبر رصد الحالة السياسية في بلدنا. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر شكرنا لأعضاء مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة في غينيا – بيساو، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمتنا دون الإقليمية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي قدمت دعما متواصلا في عملية توطيد السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في غينيا – بيساو، بما في ذلك من خلال وجود بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو.

ونشكر الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، وشركاءنا الثنائيين والمتعددي الأطراف وأصدقاءنا على ما قدموه من دعم مالي وتقني لإجراء الانتخابات. إن مشاركتهم في الأعمال التحضيرية للانتخابات وفي إجرائها تحظى بتقدير كبير من حكومتنا. ونطلب منهم أن يظلوا منتبهين إلى ضمان اختتام العملية سلميا من جانب أجهزة السيادة الوطنية ذات الصلة.

إننا ندرك التغييرات الهيكلية والخفض التدريجي والتشكيلة الجديدة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، فضلا عن الانسحاب المقرر. ومع ذلك، نعتقد أن استمرار مشاركة الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ووكالات المنظمة وصناديقها وبرامجها، لا يزال ضروريا لتعزيز مؤسسات الجمهورية، وتنفيذ الإصلاحات اللازمة، وتعزيز التنمية المستدامة من أجل طمأنة شعب غينيا – بيساو إلى أن الأمم المتحدة موجودة لمساعدتنا على توطيد ديمقراطيتنا وتعزيز مؤسسات دولتنا.

فلنظل متفائلين بوجود بداية جديدة لغينيا – بيساو بعد تسوية العملية الانتخابية في نهاية المطاف، وأن الفرصة ستتاح للأمم المتحدة، بولاية جديدة أعيد تشكيلها، للتركيز بشكل أوثق على مساعدتنا في خطة التنمية. فلا يمكننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا بالسلام المستدام والمؤسسات القوية. إن غينيا – بيساو وشعبها يستحقان بداية جديدة وفصلا جديدا. ونعول على الدعم المستمر من جانب المجلس والمجتمع الدولي قاطبة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.